لجنة نيابيّة: القرار يحسم ٢٥ قضية "خطيرة" مركونة في الهيئة

القضاء الأعلى يسحب ملفات الفساد ويقوّض مهامّ النزاهة

بعد شكاوى وملاحظات عديدة أوردتها لجنة النزاهة في مجلس النواب، على عمل هيئة النزاهة واتهامها بتأخير حسم ملفات الفساد المستشري في دوائر الدولة ، أعلن مجلس القضاء قرارا بسحب كامل الملفات التحقيقية من الهيئة المستقلة وإيداعها لدى السلطة القضائية، كما أشار إلى مفاتحة وزارة الداخلية بتعيين مفرزة تتولى تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي ستصدر عن محكمتي التحقيق والجنايات المختصتين بقضايا النزاهة.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

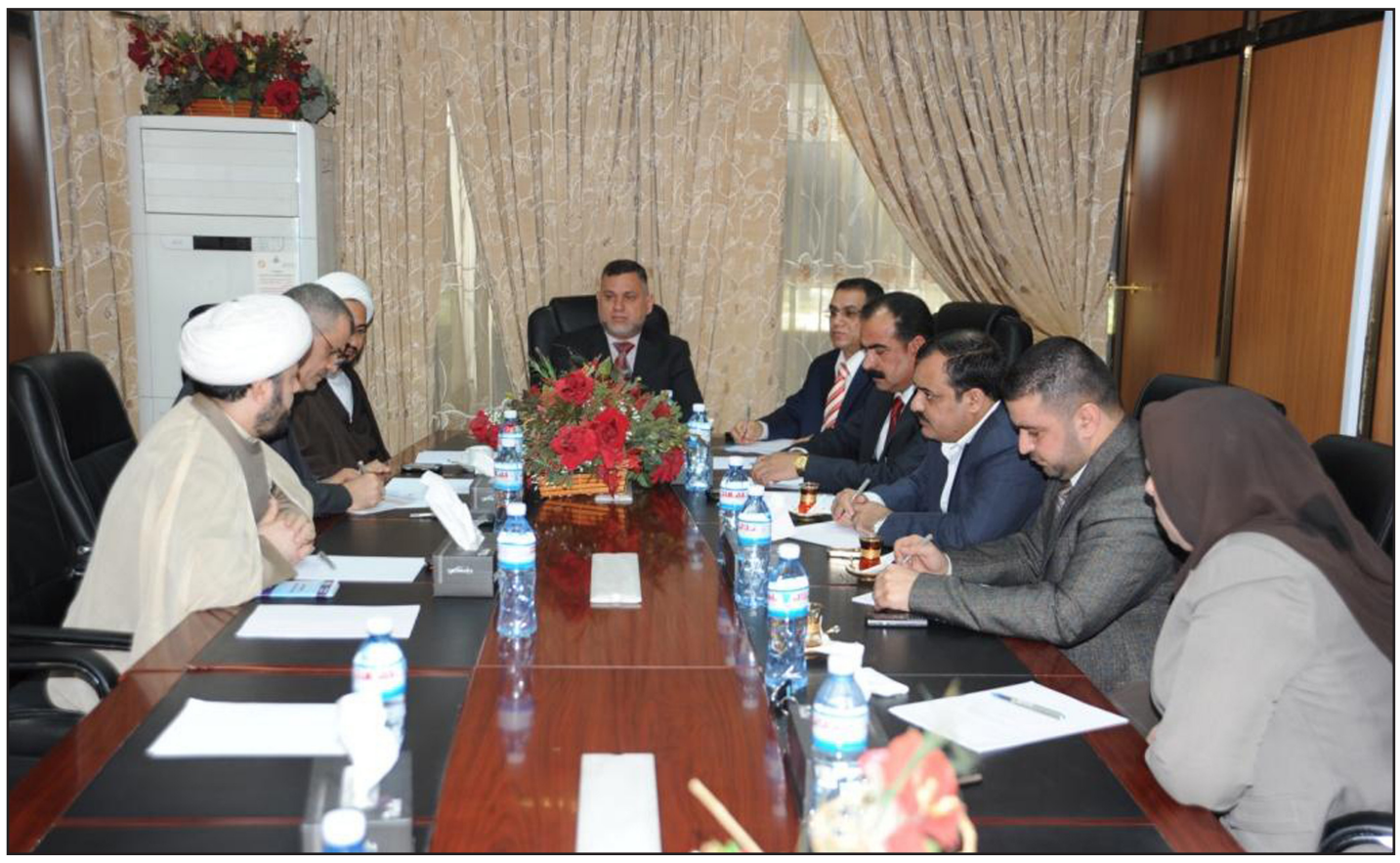

لجنة النزاهة البرلمانية

قرار القضاء الأعلى كان محل إشادة وإعجاب من قبل لجنة النزاهة البرلمانية، قالت إنها أجرأ خطوة اتخذتها السلطات القضائية على مدى السنوات الماضية، مشددة على أن من شأنها تفعيل الدعاوى المجمدة حاليا، وكشفت عن إمكانية حسم ٢٥ ملفا خلال الفترة المقبلة.

وفي غضون ذلك، استبعد خبراء في الشأن القانوني أن يفتح القرار الباب للتدخل الحكومي في ملفات الفساد، مشددين على أن عمل هيئة النزاهة إداري من حيث الأصل ولا يجوز لها القيام بإجراءات التقاضي والتحقيق.

وسبق ان حمّلت لجنة النزاهة البرلمانية عبر مقررها خالد العلواني في مقابلة نشرتها المدى ، شباط الماضي، القضاء وهيئة النزاهة عدم حسمهما أكثر من ٢٠ ملف فساد رفعت إليهما، وأكدت أن ملفات الفساد ما تزال تراوح في مكانها من دون صدور أي نتائج تذكر.

وعقد رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود ، أمس الاثنين، اجتماعا مع رئيس الادعاء العام ورئيس استئناف بغداد الرصافة الاتحادية وقضاة وأعضاء الادعاء العام في محكمة الجنايات ومحكمة التحقيق المتخصصتين بالنظر في قضايا النزاهة، وبحضور رئيس هيئة النزاهة ومدير عام الشؤون القانونية ومدير عام التحقيقات في هيئة النزاهة.

وأفضى اللقاء حسب المتحدث باسم مجلس القضاء عبد الستار البيرقدار الى سحب الدعاوى التحقيقية كافة المتعلقة بنشاط هيئة النزاهة في بغداد من محققي هيئة النزاهة وإيداعها لدى قاضي التحقيق المختص بنظر دعاوى النزاهة.

واوضح البيرقدار ان "القرار سمح للقاضي المختص بالاستعانة بالمحققين القضائيين أو محققي هيئة النزاهة أو محققي الشرطة بحسب تقديره أسوة بما يجري العمل عليه في مكاتب التحقيق القضائي".

كما يهدف القرار وعلى ما يقول المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى "إلى التسريع بحسم القضايا بيسر من دون التفريط بحقوق الأطراف"، مبينا أن "المجتمعين قرروا أيضا مفاتحة وزارة الداخلية بتعيين مفرزة تتولى تنفيذ أوامر القبض والتبليغات الصادرة من محكمة التحقيق ومحكمة الجنايات المختصتين بالنظر في قضايا النزاهة".

وذكر البيرقدار أن "المجتمعين قرروا أيضا إعطاء القضاة وأعضاء الادعاء العام القضايا المحالة من لجنة النزاهة في مجلس النواب الأولوية وإجراء متابعة يومية لحسمها"، مشيرا إلى أن "تلك القضايا عددها ١٥ قضية تمت إحالة اربع منها إلى محكمة الجنايات المتخصصة بقضايا النزاهة لاكتمال التحقيق فيها وأغلقت اثنتان منها وأحيلت أخريان إلى محاكم أخرى فيما أعيدت اثنتان إلى هيئة النزاهة لإكمال النواقص، فيما التحقيق متواصل في الخمس المتبقية".

واعربت لجنة النزاهة في البرلمان عن اعجابها بقرار مجلس القضاء الاعلى، مرجحة ان تكون الفترة المقبلة لحسم العديد من قضايا الفساد وعلى رأسها الملفات الـ ٢٥ التي تم ركنها جانبا في هيئة النزاهة.

ويرى عضو اللجنة جواد الشهيلي القرار هو الاجرأ من سواه الذي اتخذه مجلس القضاء الاعلى على طوال السنوات الماضية التي تلت تشكيله، وقال "ان الهيئة المستقلة تتحمل مسؤولية تأخير الملفات، هناك قرار لمجلس قيادة الثورة المنحل لا يزال نافذا جرى تطبيقه مع هذا الإجراء من خلال الالتزام بالمدد الزمنية المحددة قانونا وبتجاوزها تجري احالة الملف الى القضاء".

وتابع الشهيلي "كما ان تشكيل لجان مشتركة مع منتسبين في وزارة الداخلية للقبض على المتهمين هو الاخر جاء منصفا وفي محله"، مبينا ان "جميع ما اتخذ يوم امس يحسب للقضاء العراقي من خلال سعيه الى اعادة الحق لكل ذي حق وتكون نقطة انطلاق كي يكون هناك تحقيق حقيقي ونزيه في ملفات الفساد وفعال بعيدا عن الضغوطات السياسية التي كانت تتعرض لها الهيئة المستقلة".

واكد عضو لجنة النزاهة "سيكون خلال الايام القليلة المقبلة حسم للعديد من قضايا الفساد لاسيما الملفات الـ ٢٥ الخطيرة المركونة جانبا والتي من بينها العقود المشبوهة في وزارات الشباب والرياضة، الصحة، فضلا عن البلديات والاشغال العامة خلال الحكومة السابقة".

يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبرت قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

وردا على المخاوف من تسييس ملفات النزاهة حين يتم طرحها في مجلس القضاء، فضل الخبير القانوني طارق حرب عرض ملفات الفساد امام الجهات القضائية خيرا من ان ينظر فيها محقق عادي، واوضح "ان الحديث عن التأثير السياسي على هذه القضايا بعد القرار الاخير سيكون قليلا مقارنة بامكانية تعرض المحقق في النزاهة الى الضغوطات"، وشدد على ضرورة اعطاء الاولوية لملفات الفساد لاجل حسمها، وذكر "ان تعطلها امر وارد ولكن يجب تحويلها الى القضاء باعتباره الجهة ذات العلاقة الاولى".

وعن السبب من وراء قرار القضاء الاعلى فقد عزاه حرب الى "التأخير في ملفات الفساد داخل هيئة النزاهة، وهو ما اثار امتعاض اللجنة البرلمانية المتخصصة، كما ان مجلس القضاء نأى بنفسه عن مشاكل قد تحدث بين الهيئة المستقلة ومجلس النواب وعمل على سحب الملفات الى الجهات القضائية".

وتابع الخبير القانوني "ان دور هيئة النزاهة بعد هذا القرار سيكون اداريا فحسب وانها ستقوم بدور مساعد في تنفيذ قرارات القضاء".

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

٥ دقائق نفطية لبغداد ودمشق ايضا

ليست رائحة الاجساد وحدها التي بدأت "تفوح" مع تباشير الصيف في العراق. فعند مرورك امام البقال على ناصية الشارع، تدهمك رائحة الخضار والفواكه اذ بات من الممكن استنشاقها عن بعد بسبب ما يفعله الحر في انسجتها. لقد بدأ الصيف اذن على كل الكائنات، مع فرق واحد هي ان الكائنات الطبيعية لديها كهرباء، اما نحن "الكائنات غير الطبيعية" فلن تكون لدينا كهرباء. فبدل ان نستنشق رائحة الطاقة التي تشغل اجهزة التكييف خلال صيفنا هذا، سنشم كثيرا رائحة الصراع على النفط بين بغداد واربيل وسواهما.

كنت انتظر ان نسمع من السيد حسين الشهرستاني المكلف بموضوع الطاقة، شرحا مطمئنا على سير العمل في قطاع الكهرباء المنهار خلال سنة.. اي ما انجزته الحكومة بفلوسها الكثيرة منذ الصيف الماضي حتى الصيف الحالي. لكن فريق الحكومة راح يقحمنا مطلع الصيف، في الصراع على النفط الذي افتقدناه خلال الشتاء يوم تدبرنا بصعوبة وقود "صوباتنا" البدائية.

البقال الذي تفوح رائحة بضاعته بسبب الحر، يقول لي اثناء دردشة بريئة "الحكومة خوش اوادم، طيبون. لكن تورطوا بشغلة كبيرة وهم يتعلمون ببطء". وانا ارد عليه بينما ألملم افكارا لمقال الغد: نعم يتعلمون ببطء، ولذلك فإنهم يفكرون بطرد عملاق النفط اكسون موبيل بسبب تعامله مع كردستان، بينما يخططون لمنح استثمارات لشركة النفط السورية كي تطور صناعة العراق النفطية.. سوريا الغارقة في ذبح شعبها والمتخلفة بصناعاتها الاستخراجية، تحصل على هدية عراقية بتوقيت ممتاز، وكأننا نقول للعالم المتقدم ان اختصاصنا هو انتاج المستبدين الذين يذبحون شعوبهم، او مساعدة مستبدين من هذا النوع!

وفي هذا الصيف الذي لن نشم فيه رائحة كهرباء، بل سنختنق خلاله برائحة الصراع على النفط، علينا ان نسترجع الكثير من صور الخلاف حول هذا الملف الحاسم. فقبل بضعة شهور تسربت انباء عن طبيعة المفاوضات حول قانون النفط والغاز الذي ينظم علاقة بغداد بنفط البصرة والرمادي واربيل وسواهن. وكان عدنان الجنابي رئيس اللجنة البرلمانية للطاقة يعمل بصمت وتكتب عنه صحافة الغرب بحذر، وغيره من النواب يحذر بالقول: رئيس الحكومة يريد انشاء مجلس للسياسات النفطية يسيطر من خلاله على كل قضايا النفط والغاز! وحين كنت اسأل نواب البرلمان الممثلين للمحافظات المنتجة، لم تكن الاعتراضات تأتي من الكرد وحدهم، بل وجدت مخاوف لدى نواب البصرة والرمادي والكوت وسواهم، من ان تتحكم الحكومة لوحدها بقرارات صناعة النفط وتصديره.. والنواب يخشون الحكومة لانها مكونة من اناس طيبين يتعلمون ببطء ويريدون منح الاستثمار لشركة النفط السورية ويهددون عملاق النفط اكسون موبيل بالطرد!

ولكي تكون لدى حكومتنا صلاحية ارساء عقد على شركة نفط تابعة لبشار الاسد، فإنها حاولت خلال نقاش مدته ٥ دقائق فقط، مناقشة آخر نسخة لقانون النفط والمكونة من ٥٠ صفحة تتحكم بمصير نصف تريليون برميل هي احتياطي العراق، كما قال الوزراء المعترضون نهاية العام الماضي.

ان المنجز الوحيد لحكومتنا والذي تم بفضل دعم غربي كبير وخاصة من واشنطن التي تقوم بنحو ٧٠ في المائة من الاعمال التنفيذية في حقول نفطنا اليوم، هو فتح قطاع البترول للاستثمار. وحماية هذا المنجز تتطلب من الجميع ان يتوافقوا على كيفية ادارته بأحدث السياقات القانونية. ومن حق اهل كل المدن ان يخشوا تراكم صلاحيات النفط لدى جهة بعينها. وفي ادبيات الديمقراطية تمثل عوائد النفط لدى دولة مركزية، لب الاستبداد. وبدل ان نشهد سجالا وطنيا علنيا حول السياسات النفطية فإن الحكومة تقحمنا في تبادل للاتهامات بين المركز والاقليم يجري استخدامه لاحقا من قبل الاحزاب لغايات انتخابية وسياسية.

حكومتنا مكونة من اناس طيبين بلا شك كما يقول جاري البقال. ولانهم بطيئو التعلم فإننا دخلنا عاشر اعوام الانفتاح السياسي والاقتصادي ونحن بلا كهرباء. وبدل ان "نفتهم" ما حكاية الكهرباء هذه وما انجزته الحكومة من صيف الى صيف، فإننا سنشم رائحة الصراع على النفط بل ونختنق به على مدى شهور الحر القادمة، لكن الحكومة قد تواصل اقرار اخطر القوانين في ٥ دقائق.

اللكاش: يجب عزله قبل فوات الأوان.. والعكيلي: الوقت ما يزال مبكراً

خلافات تضرب الائتلاف الوطني حيال الموقف من المالكي

□ بغداد/ المدى

لم تتضح حتى اللحظة رؤية الائتلاف الوطني حيال امكانية استمرار رئيس الوزراء نوري المالكي في منصبه، بعد دعوات اطلقت من نواب في الائتلاف بضرورة استبداله، لكن اخرين اكدوا ان الوقت لا يزال مبكرا، لكنهم لم ينفوا امكانية تحقق هذا الامر.

النائب عن كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي محمد اللكاش شن خلال اليومين الماضيين هجوما كبيرا على المالكي وطالب باستبداله بشخصية اخرى.

اللكاش، القيادي في الائتلاف الوطني دعا في وقت سابق الى ضرورة تطبيق التعامل مع المالكي كما جرى مع رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري في ٢٠٠٦.

وسبق لجبهة التوافق وبعض المكونات السياسية ان اعترضت على تولي الجعفري منصب رئاسة الحكومة في ٢٠٠٦ مما جعل الكتل السياسية تطرح مرشحا للتسوية ووقع الاختيار وقتها على المالكي.

اللكاش عاود امس تحذيره من بقاء المالكي في منصبه، وقال في تصريحات نقلها عدد من وسائل الاعلام امس " على التحالف الوطني استبدال المالكي بشخصية اخرى قبل فوات الاوان".

وتابع : نحن لا نحتاج الى اي ازدواجية في التعامل مع الشخصيات او مع الحكومات ، لأننا في وقت لا يتحمل المجاملات ، لذلك من الضروري ان يتعامل التحالف الوطني مع المالكي مثلما كان يتعامل مع الجعفري".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي قد اكد في تصريح سابق لـ(المدى) ان الشروع بتغيير المالكي يعني تعرض التحالف الوطني الى الانهيار، في اشارة الى امكانية انفصال دولة القانون عن مكونات الائتلاف الوطني.

غير ان النائب عن ذات الائتلاف اعتبر ان الحوارات والنقاشات لا تزال مفتوحة، وان الكتل السياسية لم تصل الى طريق مسدود يمكن من خلال استبدال شخصية اخرى بالمالكي فتحه.

وقال النائب عزيز العكيلي إن "قضية سحب الثقة من المالكي نحن غير مفاتحين بها حاليا وهناك اجتهادات مبكرة في هذا المجال".

كلام العكيلي جاء تعليقا على تصريحات القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي والتي كشفت عن انها بدأت التحرك من اجل الحصول على ما وصفته بـ"الاجماع الوطني" لسحب الثقة من حكومة المالكي.

واوضح العكيلي إن "المجلس الاعلى مع التحالف ورؤيتنا هي الحوار البناء واللقاء الوطني والتفاهم المشترك بين جميع الاطراف حتى لا نصل الى طريق مسدود"، كاشفة عن "عن جهود يبذلها رئيس الجمهورية جلال طالباني واستجابة من المالكي بإمكانية تنفيذ مطالب الكتل".

واضاف العكيلي أنه "بحلحلة الخلافات السياسية تصبح تصريحات الشهرستاني وياسين مجيد اطلقت في وقت غير مناسب".

ولفت القيادي في المجلس الاعلى الى أن المجلس الاعلى هو جزء من التحالف، ولكن هناك اتفاقات شكلت على اساسها الحكومة وتقول اطراف سياسية انها لم تنفذ.

وابدى العكيلي استغرابه من "موقف العراقية الرافض لعقد المؤتمر الوطني في حين كانت من اكثر الكتل السياسية تمسكا بانعقاده".

ويأتي حديث بعض النواب عن سحبة الثقة من حكومة المالكي بعد أن اخفقت اللجنة التحضيرية الاربعاء الماضي في الاتفاق على جدول اعمال المؤتمر الوطني الذي كان مقررا عقده الخميس الماضي بدعوة من رئيس الجمهورية جلال طالباني.

يشار الى ان التيار الصدري جدد تمسكه بالمالكي رئيسا للوزراء وقال ان التحالف الوطني يسعى الى تقوية الحكومة من اجل تقديم الخدمات الى الشعب العراقي ومحاربة الفساد".

بهاء الاعرجي زعيم الكتلة في البرلمان قال في بيان له أمس ان" السنوات السابقة اوضحت ان التشنج السياسي ينعكس على الشارع العراقي سواء امنيا او اقتصاديا"، مشيرا" الى ان الكتل السياسية خلال برنامجها الانتخابي اكدت على خدمة الشعب العراقي"، لافتا الى ان" التصعيد الاعلامي من جميع الاطراف يتنافى مع البرنامج السياسي والانتخابي الذي قدم الى الناخب العراقي".

ودعا جميع الاطراف الى" الحوار من اجل فض النزاعات"، مبينا ان" الاجتماع الوطني اذا كان في الماضي القريب حاجة فاليوم اصبح ضرورة وطنية ملحة".

وتشهد الساحة السياسية تأزما واضحا في المواقف وخاصة بين ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي والقائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي على جملة من المواضيع، ابرزها قضيتا نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك حيث إن الاول صدرت بحقه مذكرة اعتقال على خلفية اتهامات وجهت له بدعم عمليات ارهابية نفذها افراد من حمايته، اما المطلك فيواجه طلبا بسحب الثقة عنه قدمه المالكي الى مجلس النواب على خلفية تصريحات صحفية.

اللكاش

المالكي

العكيلي

٣ وزراء أمام البرلمان لعدم إكمالهم خططهم الحكومية

□ بغداد/ المدى

كشفت لجنة الخدمات والاعمار النيابية، امس، عن استضافة ثلاثة وزراء خدميين لعدم استكمالهم الخطط الموضوعة وفق البرنامج الحكومي، مشيرةً إلى أن أغلب الوزراء في تشكيلة الحكومة الحالية لم يستكملوا خططهم.

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي اجتمع، أمس الاول، بممثلي الكتل النيابية ورؤساء اللجان وابرز ما تمخض عنه الاجتماع هو تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومناقشة مسودة التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، واستضافة الوزراء الذين لم يكملوا خططهم وفقا للبرنامج الحكومي.

وقالت عضو لجنة الخدمات والاعمار كميلة الموسوي في تصريحات صحفية امس إن لجنتها ستستضيف كلا من وزير النقل، ووزير الاتصالات، وأمين بغداد لعدم استكمال خططهم ضمن البرنامج الحكومي، مستدركة بالقول إن "تقارير اللجنة المعدة مؤخراً سجلت نسباً جيدة لوزارة الاسكان والبلديات وهذا الامر يحسب لهما إلاّ أنه بشكل عام عمل الوزارات الخدمية دون المستوى المطلوب".

ولفتت الموسوي إلى أن "وزارة النقل سجلت أسوأ نسب في تنفيذ المشاريع ضمن الخطة المعدة لها"، مبينةً أن " أغلب الوزارات في تشكيلة الحكومة الحالية كانت نسب تنفيذها للخطط المعدة لها في المشاريع متدنية، وخاصة الوزارات الخدمية منها".

وأكدت الموسوي على أن "فقرتي موازنة العام الحالي والعام الماضي نصتا على أن الوزير الذي لم ينجز ٧٥٪ من الخطة المعدة له ضمن البرنامج الحكومي تتمّ استضافته لمعرفة الاسباب، أو استجوابه ومن ثم يتخذ مجلس النواب قراراً بشأنه"، موضحة أن "هذه الفقرة من موازنة عام ٢٠١١ لم يتمّ تطبيقها".

يشار إلى أن من ابرز مهام لجنة الخدمات والاعمار النيابية الاشراف على خمس وزارات خدمية وهي: وزارة الاعمار والاسكان، ووزارة البلديات، ووزارة النقل، ووزارة الاتصالات، وامانة بغداد.

يذكر ان العاصمة بغداد وباقي مدن محافظات البلاد تعاني من تردي الواقع الخدمي والمعيشي حيث تشهد دوائر الدولة ومؤسساتها تفشي الفساد المالي والاداري في جميع مفاصلها.

وكانت الموسوي قد أعلنت في وقت سابق عن أن لجنتها بصدد دراسة مشاريع قوانين الوزارات الخدمية الخمس، مبينة أن مشاريع تلك القوانين مهمة ويجب الإسراع في تشريعها لما لها من أهمية في تحسين الواقع الخدمي في البلاد.

وسبق ان انتقد عضو اللجنة احسان العوادي الأموال التي وضعت للوزارات الخدمية عام ٢٠١١ قائلا في مقابلة كانت قد نشرتها المدى "إن أسباب الإخفاق: قلة المخصصات للوزارات الخدمية إذ لو ضخت جميع الميزانيات المخصصة لهذه الوزارات في وزارة واحدة لا تكفي للنهوض بالواقع الخدمي لان البنى التحتية للعراق مدمرة وهذه التركة من المؤكد ستلقي بظلالها على اداء الوزارات ، وبين أن عدم وجود كفاءات ادارية وقانونية جيدة خاصة في المحافظات هو أيضا سبب في الإخفاقات، وأوضح "أن المرحلة المقبلة ستشهد مناقشة قانون العمل بالآجل الذي سيكون بمثابة طفرة للأعمال الخدمية في العراق لأنه سيضخ أموالا كبيرة لتلك المشاريع وهذا سيساعد في انجاز المشاريع بوقت اقل وجودة أعلى".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح